



حنان رزقي بيزات
أسيدكوم
دار الجمعيات بمدينة ليل
74 شارع رويال
59000 ليل، فرنسا



د. إبراهيم عبد الرحيم
جامعة أم القرى - مكة المكرمة
المملكة العربية السعودية

المنظمة العالمية للمستهلك المسلم
20، شارع المنازل الروسية
93340 لورانس، فرنسا

إلى:

المدير العام لشركة ترنا السيد مكسيم فاندوني
لأنوال - ص ب 20199
44155 انسيان سدكس، فرنسا

مدير الفرع قسترونوم السيد كرستيان فينيو
زاك دو ليروبول - 36 طريق لويس بليريو
44150 انسيان، فرنسا

29 يونيو 2015

الموضوع: دواجن دو "الحلال"

السادة المدراء،

المستهلكون المسلمون يعولون على التزامات شركة ترنا وتنفيذ ميثاقها في مجال منتجاتها للحلال (علامة دو وغيرها). نحن مهتمين خاصة بالمعايير الدينية المستعملة من قبل شركة ترنا للذبيحة الحلال، وشهادات الحلال وكذلك دعمها الجهود الهادفة لتقييس علماني للحلال في فرنسا وكامل أوروبا.

فالمستهلك المسلم يطلب منتج حلال يتوافق مع النصوص الشرعية للذبيحة الحلال (أي الذبح اليدوي بدون تدخل أي طريقة للصعق قبل أو بعد التذكية). نحن على وعي من امكانية زيادة تكفة صناعة حلال مطابقة حقا للمواصفات الدينية. ولكن ذلك سيكون مقبولا من المستهلك في مقابل احترام معتقداته وشعائره الدينية. ونستشهد على ذلك بقول مسؤول من اتحاد المستهلكين الفرنسيين السيد أوليفيه اندرولت: " ولذا يبدو لي أن المستهلكين سيدفعون أكثر لتحسين جودة وضمان مصدر المنتج، شريطة أن يكون الفرق بالاسعار في حدود المعقول".

وتعتمد هيئة شهادات الحلال لمذابح دو المدعوة أفكاي على فتوى قديمة فاقدة الصلاحية لتبرير استعمال الذبح الآلي للدواجن بعد صعقتها بالحوض المكهرب. ونحن لا نستغرب ذلك. فالأفكاي هي في الحقيقة جمعية للترجمة. وقد تم عرض فيلم تلفزيوني وثائقي في شأنها في فرنسا سنة 2010 كشف عن ممارسات لا يقبلها المستهلك المسلم. كما أن شهادتها لا تنفك أن تكون محل شبهة واحتجاج من قبل مجلة الكنز الالكترونية للمستهلك المسلم وغيرها. وقد نشرت جمعية أسيدكوم نسخة انكليزية من دراستها حول هيئات شهادات الحلال في فرنسا في سبتمبر 2010. و هنا قام جاكيم الماليزي بسحب اعتماده من الأفكاي في يناير 2011.

كل من الأفكاي وشركة مسالخ دو ممثلتان في لجنة الأفنور الفرنسية للتقييس "المواد الغذائية الحلال". وستكون التذكية موضوع جوهريا في أي معيار للحلال. ولكن نظام عمل الأفنور (الهيئة الفرنسية للتقييس) والسان (الهيئة الأوروبية للتقييس) سوف يؤدي إلى تعريف الذبيحة اعتمادا على ممارسات صناعة الحلال. والهدف من ذلك هو بدون شك تمكين تطبيق قانون الذبح الديني الفرنسي كما تم تغييره سنة 2009. ولكن اعلموا أن هذا القانون هو موضوع شكوى تقدمت بها جمعية المستهلك المسلم المستقلة أسيدكوم لمجلس الدولة الفرنسي. لأن تعريف الذبح الديني بالاعتماد على ممارسات المصنعين أمر غير قانوني بالنظر للعديد من النواحي. وينطوي لا سيما على التمييز العنصري ضد المستهلكين المسلمين. وعلاوة على ذلك عليكم الانتباه إلى أن مشروع التقييس العلماني للحلال هو مرفوض من قبل المستهلك المسلم في فرنسا وأوروبا وعلى الصعيد العالمي. وقد تم مؤخرا نشر بيان من قبل عدد من المنظمات المسلمة من جميع أنحاء العالم في هذا الصدد.

لذلك نحث شركة ترنا وفرعها قسترونوم للنظر في ترسيخ استعمال ذبح حلال يتفق مع احتياجات المستهلك المسلم. كما أننا نرحب ونقدر أي جهد تقدمونه لتجنب التدخل في حقوق المسلمين من خلال المشروع الأوروبي المفروض لوضع معيار رسمي للحلال.

مع تحياتنا الخالصة

حنان رزقي بيزات

د. ابراهيم عبد الرحيم